

الصومال : حرب أهلية.. وقرصنة بحرية



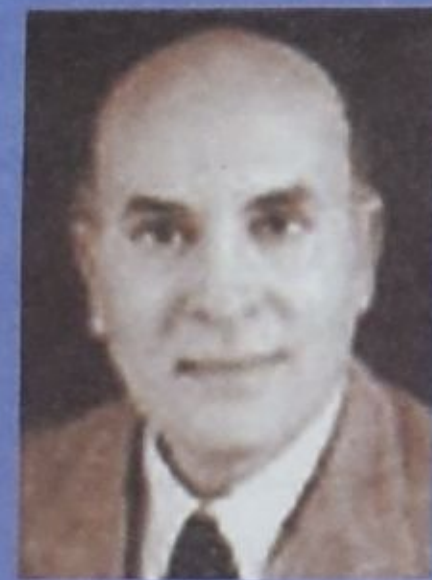
القدس عاصمة
للتقافة العربية
أحسن التقاسيم
فإن معرفة الأقاليم

أسبوعية عربية سياسية ثقافية العربية ALHOURRIAH

WWW.ALHOURRIAH.ORG

November 30, 2008 NO. 1214 (2288) (٢٢٨٨) العدد ٢٠٠٨/١٢/٦ - ١١/٣٠

غزة تحت الحصار.. العين تقاوم المخرز



حماس ومنظمة
التحرير الإسلامية



أحزان
صاحبة الجلالة



منع النشر علينا



«المركزي»: قرارات مهمة.. والعبرة في التنفيذ

إسرائيل:

الانتخابات

ولعبة الكراسي

الموسيقية

المتحركة



القرار 181: من التقسيم إلى الإنقسام

عيور وأذان



■ أوساط صحفية إسرائيلية كشفت أن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي غابي أشكنازي قام بتسليم رئيس الوزراء إيهود أولمرت، ووزير الدفاع إيهود باراك تقريراً يؤكد أن الجيش الإسرائيلي أنهى جميع التدريبات وعمليات إعادة التأهيل التي بدأت عقب حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦.

■ الأوساط أكدت أن تقرير أشكنازي، يفيد بأن الجيش قادر على القيام بهامه على أكمل وجه، سواء على الجبهة الشمالية أو الجنوبية.

■ الأوساط ذكرت أن تسليم التقرير قد يكون مؤشراً لانطلاق عمل عسكري إسرائيلي جديد، دون أن تحدد وجهته أو احتمالية القيام به ■

■ المصدر كشف أن زيارة المسؤول تركزت على وضع برنامج للقاءات سعودية-إسرائيلية ستجري بداية العام المقبل.

■ المصدر أكد - في معلومات تكشف للمرة الأولى - أن أول لقاء سعودي - إسرائيلي في داخل إسرائيل جرى في بداية العام ١٩٩٣، أثناء حرب تموز إسحق رابين لرئاسة الوزراء إسرائيل ■

■ أيدوا دهشتهم من تصريحات وزير الدفاع العراقي الأخيرة بشأن مشكلة القرصنة البحرية.

■ المتابعون ذكروا أن وزير الدفاع العراقي قال إن انسحاب القوات الأميركية من العراق سيؤدي إلى انتقال مشكلة القرصنة من خليج عدن إلى الخليج العربي، مؤكداً أن هذه الادعاءات لا تمت إلى الواقع بأي صلة.

■ المتابعون تساءلوا، هل أمن البحار مرتبط بوجود القوات الأميركية، وهل عدم وجود هذه القوات يعني انتشار القرصنة، مؤكداً أن العديد من بحار العالم التي لا تضم قطعا من الأسطول الأميركي تعيش في حالة الأمن والنظام ■

■ تشهد الساحة الفلسطينية تخطياً، وتزداد الهوة بين الأطراف المتصارعة، كما اتضح وجود خلافات عربية - عربية، ستمنع الجامعة العربية، من اتخاذ مواقف صارمة إزاء فشل الحوار الفلسطيني الشامل (..) هذا يعني أيضاً أن الجهد العربي الذي يحوز على إرادة قوية لإنهاء ملف الانقسام الفلسطيني، لم يعد متوفراً، وأن أقصى ما يمكن أن يصدر عن اجتماع وزارة الخارجية العرب، هو جملة نضال، وتحذيرات، ومناشدات، وتأكيدات على مبادئ عامة، ■

■ لطلال عوكل
الأيام الفلسطينية (٢٠٠٨/١١/٢٤)

■ مثقفون وناشطون شيعة من العراق والكويت والسعودية، أصدروا بياناً، دعا إلى «تصحيح مسار، الطائفة الشيعية في الوطن العربي».

■ الناشطون دعوا إلى مراجعات فكرية لأركان أساسية عند الطائفة ومنها نظرية «ولاية الفقيه»، ملعنين رفضهم لنظام المرجعية والتقليد.

■ الناشطون طالبوا في البيان الذي يتألف من ١٨ بنداً، ويدعو لمراجعات فكرية وعقائدية وسياسية، أن يكون هذا البيان «حجر الأساس لبناء عهد جديد من العلاقة المثمرة بين دينهم والدولة الوطنية».

■ مراقبون توقعوا أن يلقى البيان ردود فعل حادة، لأنه يتعلق بأركان أساسية في المعتقدات الشيعية خصوصاً مسألة «التقليد»، وإعطاء الخمس لرجال الدين، والتطهير واللق على الصدرية عاشوراء، وولاية الفقيه، ■

■ مصدر سعودي مطلع رفض الكشف عن اسمه، أفاد أن مسؤولاً سعودياً رفيع المستوى، قام خلال الشهر الماضي بزيارة سرية إلى إسرائيل التقى خلالها موظفين في الخارجية الإسرائيلية.

■ أوساط صحفية بريطانية مطلعة كشفت أن جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية المعروف باسم «إم.إي.٦»، ينظم حملة لتجنيد أعضاء من «الاقليات العرقية».

■ الأوساط نقلت عن رئيس دائرة التعيينات في الجهاز، وتم تسميته باسم «جون، فقط، قوله إن الجهاز الذي عاش فترة تتسم بالهدوء، فإنه الآن يمر بتحديات مختلفة المصادر، وذلك ما يتطلب المزيد من المرونة، وتعيين أشخاص من خلفيات متنوعة.

■ الأوساط أشارت إلى أن رئاسة الجهاز ترى أن المهم حالياً، اجتذاب جميع العرقيات والطوائف، كما أكدت أن ٢٠٪ من التعيينات الجديدة هم من الأقليات العرقية حول العالم.

■ مراقبون بريطانيون عتقوا على ذلك، فراعوا أن هذه السياسة تنطلق من فكرة استغلال الأقليات، والظلم، الذي يتعرض له في أماكن تواجدنا ■



بقلم معنص حمادة

قرارات المجلس المركزي.. العبرة بالتنفيذ

أثار انعقاد المجلس المركزي

■ ذكرت مصادر إسرائيلية أن ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية خلعت على الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس (١١/٢١) لقب فارس فخري ضمن حفل رسمي أقيم في قصر بيكينغهام ليصبح بذلك «سير بيريس».

■ ودخل بيريس القصر محاطاً بالحرس الملكي واجتمع مع الملكة في لقاء مغلّق افتتح بمنحه لقب فارس فخري، وذلك «تقديرًا لجهوده الكبيرة والتواصل لتحقيق السلام في الشرق الأوسط». ووفقاً للمصادر البريطانية والإسرائيلية استقبلت الملكة شمعون بيريس بحرارة بالغة وطلبت سماع تاريخ دولة إسرائيل من فم رئيسها الذي تحدث عن التاريخ والإنجازات العظيمة التي حققتها الدولة الفتية.

■ واشتهرت طقوس منح لقب الفارس في العصور الوسطى حيث داب ملوك بريطانيا منح هذا اللقب لأشجع مقاتليهم، وهو يمنحهم امتيازات اقتصادية واجتماعية ورسمية واسعة ■

تدريب طبي...!

■ كشفت مصادر صحفية إسرائيلية عن مشروع يتم الإعداد له برعاية المستشار الطبي للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وذلك لتدريب أطباء وممرضات من عدد من الدول العربية في إسرائيل. وقال الدكتور أرنولد موئيش، وهو من أبرز أخصائيي الطفولة والعلوم الجينية في فرنسا، ويعمل مستشاراً للرئيس الفرنسي لصحيفة «جيزوراليم بوست»، إن المشروع قوبل بحالة من الموافقة والتحمس له وأتمنى أن يلقى تمويلاً من الاتحاد الأوروبي وعدد من الشخصيات العامة والخاصة. وأضاف أن المشروع سيكون أحد مظاهر الاتحاد من أجل المتوسط الذي يدها ساركوزي كوسيلة لتعزيز السلام بين إسرائيل والدول العربية، مؤكداً أن المشروع لم يلق حتى الآن اعتراضاً سياسياً. ويتطلع الدكتور موئيش إلى «تدريب أطباء وممرضين عرب ونظرهم من الدول الأعضاء بالاتحاد في المركز الطبي لجامعة هداسا بالقدس وجامعة بيليتسون الإسرائيلية. وأن كلا من هاتين الجامعتين لهما الكثير من الخبرة في هذا النوع من التدريب للأطباء الأجانب، ■

شكّلت قرارات المجلس المركزي محاولة لوقف التدهور وفتحت الباب (مرة أخرى) للحوار الوطني الشامل، ووضعت الحالة الفلسطينية أمام استحقاقات تعزيز وضع المؤسسة، وصون شرعيتها، وإصلاحها عبر الممارسة الديمقراطية. غير أن أهمية هذا كله، تكمن في أن تأخذ القرارات طريقها إلى التنفيذ.

عندما اتخذت حركة حماس قرارها بإفشال الدعوة المصرية للحوار الشامل، وتمسكت بموقفها بحوار ثنائي مع حركة فتح يقوم على مبدأ الحاصصة، وإقصاء الآخرين، خيم على الجو السياسي الفلسطيني إحساس بخيبة الأمل، وتخوف عميق مما سوف تشهده الأيام القادمة من تداعيات سلبية، تعمق حالة الانقسام، وتفسح في المجال لإضعاف الحالة الفلسطينية أكثر فأكثر، في الوقت الذي تحتاج فيه، هذه الحالة أن توفر لنفسها عناصر الوحدة الداخلية، وكل عناصر القوة السياسية، لمواجهة الاستحقاقات القادمة عليها، إقليمياً ودولياً. كان واضحاً للعيان، أن التداعيات السياسية والإقليمية والدولية تتلاحق، والحالة الفلسطينية تعجز عن مواكبتها، وتوفير القدرة على الاستجابة لما تطرحه من متطلبات ومفاعيل. وجاء إفشال الحوار، على يد حماس، ليثبت بأن الأوضاع قد تشهد تدهوراً مأساوياً أكثر فأكثر. وبدت الحالة الفلسطينية وكأنها باتت مشلولة، عاجزة، وفاقدة للقدرة على الحركة، ومحوكمة لسياسة الإفشال، وسياسة الانقسام والعبث بالمسير الوطني. إذ أكدت الوقائع أن إنهاء الانقسام هو المر الإيجابي لإخراج الحالة الفلسطينية من مأزقها، واستعادتها لعافيتها، ولقدرتها على الفعل، وعلى مواكبة الحدث، والتفاعل معه، كما أظهرت الوقائع وكان المرجعية الفلسطينية باتت ممزقة، مشتتة، وأن الحالة الفلسطينية مقبلة، خاصة بعد ٢٠٠٩/١/٩، (تحت وطأة تهديد حركة حماس) على وضع تفقد فيه مرجعيتها السياسية الشرعية، ممثلة في م.ت.ف، وميثاقها المختلفة.

■ منذ موقعه المسؤول، أعاد المجلس المركزي التأكيد على أن الحوار - والحوار وحده - هو السبيل إلى إنهاء حالة الانقسام، واستعادة الوحدة الداخلية، والكف عن ابتداع شروعات مفبركة والنشك بالشرعية المعترف بها من قبل الشعب وقواد السياسية، والمجتمع الدولي برمته.

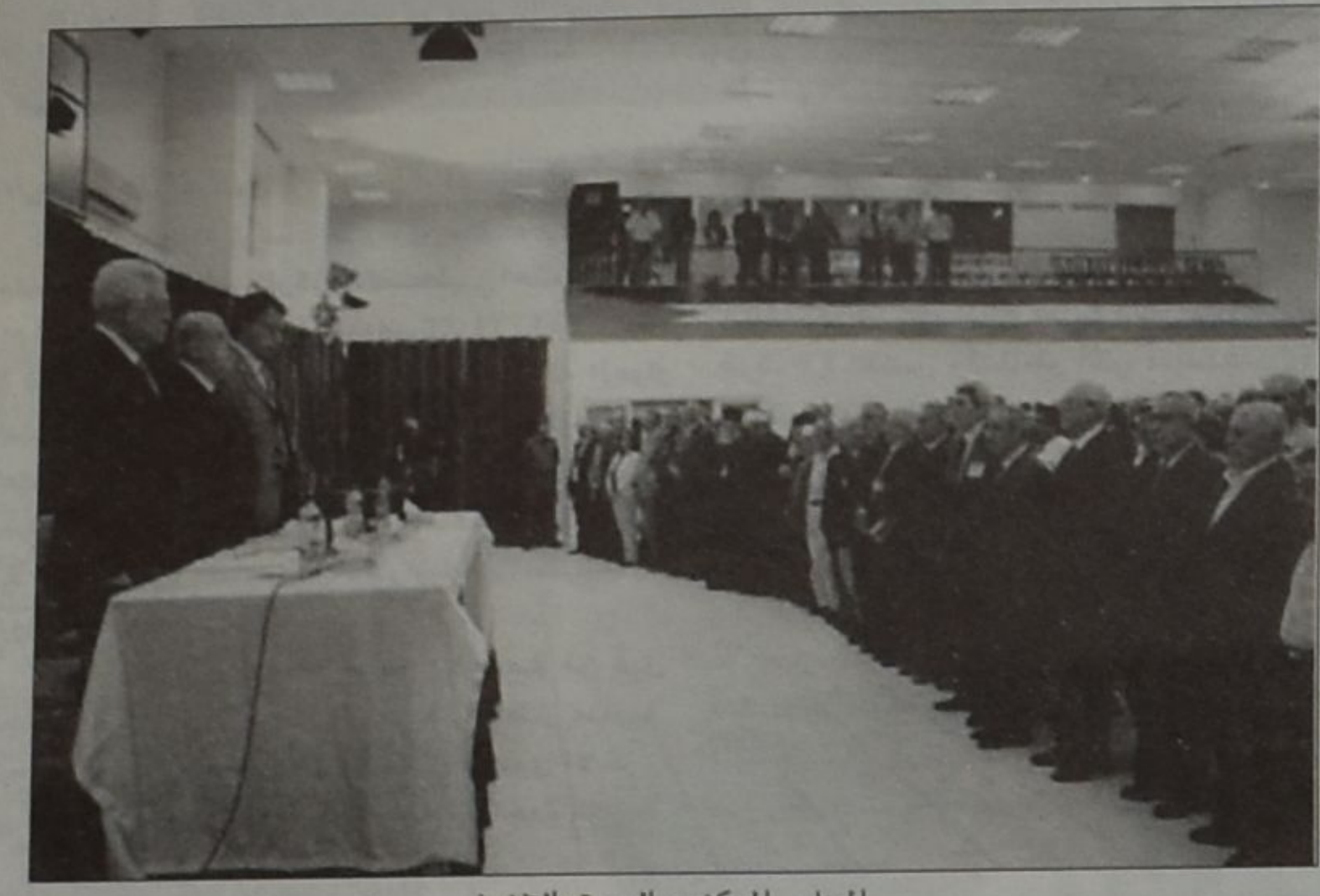
■ ومن موقعه المسؤول، أعاد المجلس المركزي التأكيد على أن الحوار - والحوار وحده - هو السبيل إلى إنهاء حالة الانقسام، واستعادة الوحدة الداخلية، وقد لخص موقفه من الحوار بالنقاط الأربع، الواردة في وثيقة عهد الوحدة، التي تبناها في دورته الأخيرة، وهي النقاط نفسها، التي تبنتها الورقة المصرية أساساً لإعادة بناء الوحدة الفلسطينية، وهي النقاط نفسها التي باتت محط إجماع وطني فلسطيني، توافقت عليها المفوض الفلسطيني من قضية اللاجئين وحق العودة، ودمت المؤسسة الشرعية إلى دور فعال ومؤثر في حل قضيتي مخيم نهر البارد في لبنان، وتوفير الأمن والاستقرار للاجئين الفلسطينيين في العراق.

■ يمكن القول إن قرارات المجلس المركزي شكّلت محاولة لوقف التدهور الفلسطيني، أكثر فأكثر، وفتحت الباب مرة أخرى للحوار (بعدها أغلقت حركة حماس بموقفها المعروف)، ووضعت الحالة الفلسطينية أمام استحقاقات تعزيز وضع المؤسسة، وصون شرعيتها، وإصلاحها، عبر الممارسة الديمقراطية.

■ غير أن أهمية قرارات المجلس المركزي، تكمن في أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ. فقد تأخرت اللجنة التنفيذية في إصدار قانون الانتخابات الخاص بالمجلس الوطني الفلسطيني. وتأخرت كذلك في وضع الترتيبات والآليات، وتنظيم الاتصالات العربية والدولية لإجراء انتخاب مجلس وطني جديد.

■ وتعتقد أن هذه الخطوات باتت ملحة، وتحل أولوية في الهم السياسي الفلسطيني. فإذا كانت المطالبة بوقف المفاوضات لم تنجح حتى الآن في تحقيق ما تريد، فإن العودة إلى المؤسسة المنتخبة من شأنها أن تشكل قوة لدعوات تصحيح المسار السياسي، وفتح أفق جديدة، لإطلاق حركة جماهيرية فلسطينية في الداخل والخارج، على السواء، تحاصر السياسات الانقسامية، وتفرض مساراً سياسياً على القيادة الرسمية، تستجيب للمصالح الوطنية، وتضع حداً لسياسات العبث بالحقوق، وسياسات تضيق الوقت، وتحول المجابهة لسياسة الاحتلال إلى مقاومة ومجابهة على كل المستويات، كما رسمتها وثيقة الوفاق الوطني، التي دمجت بين المقاومة المسلحة وكل أشكال المقاومة الأخرى، التفاوضية والجماعية، والإعلامية والدبلوماسية وغيرها ■

■ ولا يتبع هنا تشكيك حماس بشرعية المجلس، إذ سيبدو الأمر شديد المساوية، أن تنثري، حركة سياسية، انتهكت الشرعية، وانقلبت عليها، لتوزع على الآخرين شرعيتهم أو تحجبها عنهم. وسيبدو الأمر شديد المساوية، أن تدعي حركة سياسية، تمارس سياسة انقلابية، مخالفة للقانون، ومستخفة به، حرصها على القانون وتمسكها به، إن الحرص على القانون، يفرض على حماس، أم تقوم أولاً، باحترام



الجلس المركزي، العبرة بالتنفيذ

■ ودعت بالمقابل إلى خطوات إصلاحية للتوسّات الشرعية، لتفعل دورها، وتعمق تأثيرها في الحالة السياسية الفلسطينية. لكنها بالمقابل، أعلنت عن اختلافاتها السياسية مع رئاسة السلطة الفلسطينية حين اعترضت على المسار التفاوضي الراهن. المثيق عن مؤتمر أنابوليس، ودمت إلى وقف المفاوضات فوراً، إلى أن يتوقف الاستيطان، وتشديد «الحدار» ويتوقف العدوان. واشترطت أن تقوم المفاوضات على أسس بديلة، تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية، وتضع حداً لحالة العبث السياسي الذي تعيشه العملية التفاوضية الراهنة. كذلك انتقدت سياسة المفاوضات الفلسطينية من قضية اللاجئين وحق العودة، ودمت المؤسسة الشرعية إلى دور فعال ومؤثر في حل قضيتي مخيم نهر البارد في لبنان، وتوفير الأمن والاستقرار للاجئين الفلسطينيين في العراق.

■ يمكن القول إن قرارات المجلس المركزي شكّلت محاولة لوقف التدهور الفلسطيني، أكثر فأكثر، وفتحت الباب مرة أخرى للحوار (بعدها أغلقت حركة حماس بموقفها المعروف)، ووضعت الحالة الفلسطينية أمام استحقاقات تعزيز وضع المؤسسة، وصون شرعيتها، وإصلاحها، عبر الممارسة الديمقراطية.

■ غير أن أهمية قرارات المجلس المركزي، تكمن في أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ. فقد تأخرت اللجنة التنفيذية في إصدار قانون الانتخابات الخاص بالمجلس الوطني الفلسطيني. وتأخرت كذلك في وضع الترتيبات والآليات، وتنظيم الاتصالات العربية والدولية لإجراء انتخاب مجلس وطني جديد.

■ وتعتقد أن هذه الخطوات باتت ملحة، وتحل أولوية في الهم السياسي الفلسطيني. فإذا كانت المطالبة بوقف المفاوضات لم تنجح حتى الآن في تحقيق ما تريد، فإن العودة إلى المؤسسة المنتخبة من شأنها أن تشكل قوة لدعوات تصحيح المسار السياسي، وفتح أفق جديدة، لإطلاق حركة جماهيرية فلسطينية في الداخل والخارج، على السواء، تحاصر السياسات الانقسامية، وتفرض مساراً سياسياً على القيادة الرسمية، تستجيب للمصالح الوطنية، وتضع حداً لسياسات العبث بالحقوق، وسياسات تضيق الوقت، وتحول المجابهة لسياسة الاحتلال إلى مقاومة ومجابهة على كل المستويات، كما رسمتها وثيقة الوفاق الوطني، التي دمجت بين المقاومة المسلحة وكل أشكال المقاومة الأخرى، التفاوضية والجماعية، والإعلامية والدبلوماسية وغيرها ■

■ ولا يتبع هنا تشكيك حماس بشرعية المجلس، إذ سيبدو الأمر شديد المساوية، أن تنثري، حركة سياسية، انتهكت الشرعية، وانقلبت عليها، لتوزع على الآخرين شرعيتهم أو تحجبها عنهم. وسيبدو الأمر شديد المساوية، أن تدعي حركة سياسية، تمارس سياسة انقلابية، مخالفة للقانون، ومستخفة به، حرصها على القانون وتمسكها به، إن الحرص على القانون، يفرض على حماس، أم تقوم أولاً، باحترام



الجلس المركزي الفلسطيني

أسئلة بحجم الأزمة.. وإجابات مرهونة بالتطبيق



الجزيرة - رام الله بعد تأجيله لمرات عدة ومرور نحو عام على آخر جلساته، عقد المجلس المركزي الفلسطيني اجتماعاته في رام الله بالضفة الفلسطينية يومي 23/11/2008...

الزعنون: «المركزي» هو الذي أنشأ السلطة وهو مرجعيتها

تؤكد ضرورة الإفراج عن رئيس المجلس التشريعي وأعضائه المنتخبين، وإذا تعطلت الوسائل التشريعية والتنفيذية فإن العودة تكون واجبة إلى المجلس المركزي لسد الفراغ



في كلمته أمام المجلس المركزي، قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون (أبو الاديب) إن التأخير الذي حصل في عقد اجتماع المجلس المركزي جاء حتى نحصل باستعادة وحدتنا الوطنية، ووحدة الوطن لكن فيجيبنا الكبرى كانت كبيرة بالنسبة لحماس، من الحوار، قبل يومين من بدئه، ومكنا تمنى ان يتم الحوار الذي أعدت له الشقيقة مصر أعدادا جيدا، وبدلت جهودا طيبة لبدء مرحلة جديدة، ولإنهاء هذا الانقسام الذي أضغف موقنا...

المجلس الوطني أوكل للمجلس المركزي مهمة متابعة التسوية السياسية وهو يقوم بواجبه منذ 1990، وأن المجلس المركزي هو الذي قرر إنشاء السلطة الوطنية وهو مرجعيتها سابقا ولاحقا. وأضاف، إن المجلس المركزي هو الذي أنشأ لأول مرة وزارة يترأسها من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من شخصيات الداخل، وإن الشهيد الراحل ياسر عرفات هو الذي فصل السلطة التشريعية عن التنفيذية، وأن اللجنة التنفيذية هي التي أصدرت قانون الانتخابات رقم 13 لعام 95 والذي جاء في مقدمته أجزاء من وثيقة الاستقلال والربط الحكم بين المجلس الوطني والتشريعي...

وتابع، وكانت وثيقة الوفاق الوطني، واتفاق مكة، والمبادرة البمينية، ومبادرة الرئيس محمود عباس، ومع ذلك ما زلنا نرغم الأسي والام، ندعو لأن يلتزم هذا الحوار من جديد لتحقيق وحدتنا الوطنية، والتي هي من الثوابت التي لها دور كبير في الوقوف بوجه الاحتلال والحصار والظلم الذي طال كافة أهلنا في القطاع، وجميع مناحي الحياة هناك...

سلطات الاحتلال تمنع صالح زيدان من المشاركة باجتماعات المجلس



الجزيرة - غزة أصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (11/24) بيانا، تناول القرار التعسفي لقوات الاحتلال الإسرائيلي، بمنع الرفيق صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجبهة من السفر إلى رام الله لحضور اجتماعات المجلس المركزي. البيان قال إن هذا الإجراء التعسفي هو استمرار للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطنين الفلسطينيين، وإمعان في الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال على الشعب الفلسطيني...

ودعا البيان المؤسسات الدولية والحقوقية لـ التحرك الجاد للضغط على إسرائيل لوقف عدوانها وحصارها لقطاع غزة، ومنع تزويد القطاع بكافة أنواع المحروقات والمواد الأساسية والدواء، ما يهدد بكارثة إنسانية حقيقية.. وشدد البيان على ضرورة ضمان حق المواطنين الفلسطيني المشروع في حرية التنقل بين الضفة وغزة، ■

الرئيس عباس: أيدينا ممدودة دائما للحوار، والانتخابات الرئاسية والتشريعية أوائل العام القادم في حال فشله



القانونية بارمة، ولم يفتحوا مؤسسة واحدة من مؤسسات القدس.. وذلك نقول، ماذا عملنا، قولوا لنا، لا تريد أن نشهد على أنفسنا ولا تريد أن نقبل شهادة بليز ولا تريد شهادة كل السفراء العرب والاجانب وكل الضيوف العرب والاجانب في كل مناطق الضفة الغربية بما في ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2007، استنادا إلى خطاب الرئيس الأميركي جورج بوش عندما قال، أريد اجتماعا أو تجمعا يلتقي فيه المعينون في المنطقة أو في غير المنطقة من أجل أن نبحث القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي...

وهو معروف من أولى أولوياتها إطلاق سراح أبناءها وزوجها وأبنائها وعائلاتهما.. هذه من القضايا التي كنا نطرحها وقبل العيد سيطلق سراح 250 أسير صحیح ان لدينا 11 ألف أسير وقد يقول البعض إن هذا الرقم ضئيل قياسا معه، الا انه رقم جيد، و198 أسيرا خرجوا في الشهر الماضي، وأي أسير يخرج شكل فرحة كسعيد العتيبة الذي أمضى 22 سنة في المعتقل، وأبو علي بطا وغيرهما الكثير.. وقضية الأسرى قضية هامة، وهي من القضايا التي نتفاوض عليها، وهي ليست فقط قضايا المرحلة النهائية التي ساتي عليها.. وحول ملف الخالفين الفلسطينيين في الإقامة في الأراضي الفلسطينية قال لدينا 45 ألف مواطن من الذين دخلوا الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1995 من دون أوراق ثبوتية، ووفرنا لهم 35 ألف هوية فلسطينية، وسنوفر للبقية هويات قبل عيد الاضحى،

وحول القضية الفلسطينية - الإسرائيلية - الإسرائيلية التي أطلقها مجددا مؤتمر أنابوليس قال الرئيس عباس، بدانا فعلا سلسلة مكثفة من المفاوضات وكنا نلام دائما لماذا هذه المفاوضات التي لا نتيجة لها، لماذا تذهبون إلى ألمرت ليحتضنكم وتصورون والنتيجة صفر، كنا نسمع هذه الانتقادات، ومع ذلك كنا نصر على أن نذهب لأننا لا نريد أن نعطي ذريعة لإسرائيل أو لأميركا واللجنة الرباعية على هذا الأمر وكان من المفروض أن يصدر الجنرال الأميركي تقرير، بما فعله الإسرائيليون والفلسطينيون، وفعلنا كتب التقرير ولكن التقرير لا زال طي الأدراج لا نعرف عنه شيئا حتى أصبح يسمى «التقرير السري»، ومن المفروض أن يأتي للجانبين ليقول ماذا فعلتم وماذا لم تفعلوا وبناء عليه تستكمل جميع البنود في القسم الأول من خطة خارطة الطريق، وأضاف، بالنسبة لنا قمنا بجهود حثيثة على المستوى الأممي في جميع محافظات الضفة الغربية، وأشاعت نوعا من الأمن والاستقرار في جميع المدن، وأخرها في الخليل حيث أن الإجراءات الامنية تأخذ مجراها هناك ونستكمل كل ما هو مطلوب منا، ثم تابعنا هذا في القضايا الاقتصادية والنمو الاقتصادي بنينا على نتائج مؤتمر باريس، واعتقد أن الأمور الاقتصادية بدأت تنمو وتحرك في الاتجاه الصحيح.. وعن الالتزامات الإسرائيلية المفترضة بموجب خارطة الطريق قال الرئيس عباس إسرائيل لم تتوقف لحظة واحدة عن الاستيطان وعن بناء جدار الفصل العنصري ولا عن الاجتياحات، ولم تلغ حاجزا واحدا ولم تلغ بؤرة من البؤر الاستيطانية التي كانوا يطلقون عليها البؤر غير

عباس رئيسا لدولة فلسطين

في الجلسة المسائية لليوم الأول تقدم 74 عضوا بمذكرة تدعو إلى «تكليف وانتخاب الأخ أبو مازن رئيسا لدولة فلسطين، وارتفع عددهم إلى 79 بعد إعلان الاقتراح ليصوت المجلس لصالح الاقتراح بموافقة الجميع باستثناء عضو واحد، وترشح في الاتجاه الصحيح.. ونحن نرى أن عملية الانتخاب التي تمت، فإني أشعر بعظم المسؤولية وضخامتها، لأنها تعني الحفاظ على راية ياسر عرفات، أول رئيس لدولة فلسطين، عالية شامخة، وأن تبقى وصيته في حماية إنجازات شعبنا وفي المقدمة وحدته الوطنية، ووحدة شعبه، من خلال منخمة التحرير الفلسطينية مصانة، تحميتها بالمخ والأرواح، وندافع عنها صفا واحدا لأنها صمام الأمن للوصول إلى إحقاق حقوقنا الوطنية الثابتة وفي مقدمتها العودة وتقرير المصير وإنجاز الاستقلال الوطني على أرضنا المحتلة منذ عام 1967، ■

وحوال القضايا الرئيسية في الحوار الفلسطيني بدأ جديا في المبادرة البمينية، واختلفوا هل المبادرة للاتفاق أم للحوارة فقط، إن لم تكن للاتفاق لماذا المبادرة؟ وذهينا إلى قمة دمشق وقالوا لنا، ماذا تريدون وقلنا، بصراحة نريد هذه المبادرة، وقالوا، ثبتوها كما هي في بيان القمة ثبتت، وقلنا في ذلك الحين، إن مصر هي التي ستولى الاستدعاءات وغيرها، وترعى الحوار وتقدمه إلى الجامعة العربية في سوريا، وأجل الأشقاء المصريين ورحمة، فقلنا على بركة الله وجاءت مراسم، وقات، لدينا ثلاثة عشر تحفظا، وقالت مصر، مقبول ثلاثة عشر تحفظا، وعلى هذا الأساس...نحن متمسكون بالمرجعيات، وإذا حصل اتفاق وقعت أنا عليه فهذا لن يسري إلا باستفتاء شعبي، وهذا ما قلناه في حوار القاهرة إما أن يعرض على المجلس الوطني أو الاستفتاء الشعبي أو الاثنين معا.. وفي سياق كلمته تحدث عن المشروع الذي كانت حماس قدمته سابقا فقال «أريد أن أذكر المشروع الذي قدمته حماس، والذي يقول دولة بحدود مؤقتة يعني 50% من الضفة، وطريق للقدس أي بالذهاب والإياب، ويؤجل حل اللاجئين، ثم قال لي إسماعيل هنية نريد تسويق هذا المشروع لدى العرب، فاجبتة ماذا سنقول للعرب، دولة ذات حدود مؤقتة نحن لم نقبل بـ 49%، وما نقوله لا يمكن أن نقبل به لأنه بمعنى أقل من الجدار، ولذلك نقول إن المفاوضات تمس هذه القضايا، فإذا لم نتج فليس أمامنا سوى الاستمرار، ونحن متمسكون بالسلام وبأسلوب التفاوض ورؤية الدولتين، دولة فلسطينية تعيش على حدود 67 وتكون قابلة للحياة الوطنية،»

عهد الوحدة والشراكة الوطنية

- تشكيل حكومة توافق وطني انتقالية ملتزمة ببرنامج منظمة التحرير
- انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة وفق التمثيل النسبي الكامل
- إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية غير فصائلية
- تفعيل وتطوير مؤسسات م.ت.ف. على أسس ديمقراطية كما جاء في إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني



تتفق على تكوينها الفصائل الفلسطينية، لتتزم ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد السياسي وتركز على معالجة الشأن الداخلي والإعداد للانتخابات.

ثانياً، إجراء الانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة وفق نظام التمثيل النسبي الكامل في موعد يتفق عليه لا يتجاوز الموعد الدستوري لولاية المجلس التشريعي في أواخر العام القادم.

ثالثاً، إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية غير فصائلية وفق عقيدة أمنية تحدد وظائفها في حماية حقوق وحريات المواطنين وفرض سيادة القانون.

رابعاً، تطبيق ما جاء في إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني بشأن تفعيل وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية بحيث تضم كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني عبر انتخاب مجلس وطني جديد وفق نظام التمثيل النسبي الكامل داخل الوطن وحيث أمكن في مواقع الشتات، والمشاركة الفورية لكافة القوى في هيئات المنظمة وفق صيغة يتفق عليها لحين إجراء الانتخابات.

إننا نتوجه إلى إخوتنا جميعاً ببدء الوحدة هذا وتدعوهم للاستجابة إليه، مذكّرين باننا شعب ما يزال يرزخ تحت الاحتلال ويناضل من أجل التحرير الوطني، وأن الوحدة الوطنية هي قانون هذه المرحلة وشرط الانتصار فيها، وأن حقنا في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل يجيزها القانون الدولي والشرعية الدولية هو حق مشروع يمارس في إطار التوافق الوطني وبما يخدم القضية وهدف الاستقلال.

فيما يلي نص وثيقة عهد الوحدة والشراكة الوطنية المقدمة إلى المجلس المركزي ونوقشت في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتلاها الرئيس عباس عقب انتهاء كلمته في الجلسة الافتتاحية.

عشرون عاماً مرت على الإعلان المجيد، لإعلان استقلال دولة فلسطين التي أرسى خلالها الشعب الفلسطيني بتضحياته الجسام قواعد الاعتراف الدولي الشامل بحقه بدولة مستقلة بإجماع نادر، اضطرت بالتسليم به حتى إسرائيل وجاء هذا الإنجاز تأكيداً وترجمة للاعتراف العربي والدولي لوحداية التمثيل الفلسطيني المستقل جسداً في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، على أساس برنامجها الوطني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتجسيداً لوحدة الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه.

هذه الإنجازات التي بذل شعبنا من أجلها الغالي والثمين تعرضت اليوم لخطر التبدد بفعل حالة الانقسام بين جناحي الوطن.

إن تداعيات الاحتلال وتشجع إسرائيل على الإمعان في سلوكها العدواني المناهض للشرعية الدولية وتشديد حصارها الجائر على قطاع غزة، والتصل من استحقاقات الحل للقضية الفلسطينية.

منظمة التحرير الفلسطينية إذ تعي هذه المخاطر، تعاهد شعبنا على بذل كل استطاع من أجل وضع حد للانقسام المدمر وتذليل كل العقبات التي تعترض طريق استعادة الوحدة، وهي تعدّ يدها بنية صادقة وقلب منفتح إلى سائر أطراف وتيارات الشعب الفلسطيني تدعوها إلى تحكيم العقل والمسؤولية الوطنية والتسامي فوق الاعتبارات والصالح الفئوي الضيقة لتقليب للمصلحة الوطنية العليا، والشروع الفوري في حوار وطني شامل دون شروط مسبقة، في إطار المبادرة المباركة التي ترعاها مصر الشقيقة والتي استندت إلى قرارات قمة دمشق والمبادرة اليمنية واتفاق مكة وذلك بهدف درء الانفصال وإنهاء حالة الانقسام.

إن طريق الوحدة باتت واضحة لكل من يؤمن بإخلاص أن المصلحة الوطن والقضية هي أعلى من تقاسم الحصص في السلطة، إنهاء طريق الاحتكام إلى الشعب مصدر الشرعية، ونبذ الاحتراب وتحريم اللجوء إلى السلاح أو العنف بين الأخوة، وانطلاقاً من هذا المبدأ، وعلى قاعدة الالتزام باحترام وإرادة الشعب، فإن قوى وفعاليات منظمة التحرير الفلسطينية تجمع على الدعوة إلى قبول العناصر الأربعة التالية باعتبارها رزمة متكاملة والجلوس إلى طاولة الحوار الشامل ليبحث سبل تنفيذها، أولاً، تشكيل حكومة توافق وطني انتقالية

«الديمقراطية»: متحدون في الدفاع عن م.ت.ف. عنوانا الشرعية الفلسطينية

- المطلوب حوار وطني شامل، وإن بقيت أيدينا ممدودة للحوار، وندعو العرب جميعاً إلى العمل لبدء هذا الحوار ولاستكمالته وصولاً للمعالجة الشاملة
- حالة الانقسام هي أخطر ما نواجهه وباتت تهدد كل الانجازات التي أرساها شعبنا على مدار خمسة عقود
- لا نوافق على السياسة التفاوضية.. ونحن لسنا محكومين لخيار الاستمرار بهذه المفاوضات بصيغتها الرهانة

مداخلة الجبهة الديمقراطية في المجلس ألقاها الرفيق قيس عبد الكريم (أبو ليلى) عضو المجلس والنائب في المجلس التشريعي وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عرض فيها لرؤية الجبهة تجاه الحلول اللازمة للازمة الفلسطينية بعناصرها المختلفة وفي مقدمتها الانقسام الذي تعانیه والحالة الفلسطينية وتداعياته على مستقبل القضية الوطنية. فيما يلي نص المداخلة:

أعتقد أن الوثيقة التي تلاها الأخ الرئيس (وثيقة عهد الوحدة والمشاركة الوطنية)، سواء كانت معبرة عن رأي أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية أو عن عدد منهم، فقد أحسنت صنعا حين أشارت إلى أن حالة الانقسام التي تكايدها اليوم، والتي تتحول شيئاً فشيئاً إلى انفصال كامل بين جناحي الوطن وإلى تمزيق النظام السياسي الفلسطيني هي أخطر ما نواجهه، حيث أنها باتت تهدد كل الإنجازات التي أرساها شعبنا على مدار خمسة عقود، سواء كان ذلك على صعيد الاعتراف العالمي والدولي عبر ما أسفرت عنه انتفاضات مجيدتان أو فيما يتصل بالتمثيل المستقل أو حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير ودولة مستقلة..

يمكن أن يقال بأن الاحتلال هو الخطر الرئيسي الذي نواجهه. ومع أن هذا صحيح بإطره العام، لكن الجميع يدرك أنه بدون الوحدة وإمام استمرار الانقسام يضعف الموقف الفلسطيني في توازن محصلة القوى، وبما لا يمكن من مواجهة الاحتلال، وبالتالي تصبح كثير من الشعارات بلا مغزى.

لقد قرأنا ووافق داخلية معلنة تشير إلى الانقسام ليس أخطر ما نواجهه، بل المشروع التفاوضي - النهج - الذي ينتهجه الرئيس وقيادة المنظمة هو الأخطر. إن هذا الخطي على مجاهدة للحقيقة، لدينا جميعاً ملاحظات على السياسات التفاوضية، ولكن تلك المفاوضات لا تعتمد في نتائجها فقط على السياسة التي تعتمد من قبلنا بل بدرجة رئيسية على ميزان القوى، وحيث إن هذا الميزان مضعف بسبب الانقسام، فإن أفضل المفاوضات لن تأتي بنتيجة في ظل وضع كهذا..

المطلوب هو حوار وطني شامل، وإن بقيت أيدينا ممدودة للحوار، كما وأن ندعو العرب جميعاً إلى العمل لبدء هذا الحوار ولاستكمالته وصولاً للمعالجة الشاملة. وكذلك التأكيد، وبمعزل عن يعطل الحوار، على أن منظمة التحرير بكل فصائلها تبقى اليد ممدودة للحوار بدون شروط مسبقة.

وعندما نقترح رزمة من القضايا، فذلك لأننا نرى أنها كقضية بأن توصل الحوار إلى نتيجة. فهذا ليس شرطاً مسبقاً، بل هي أسس نضعها على الطاولة لنقول، بكل وضوح، بأنه لا بد من توفر حلول لهذه القضايا. ومرسوم لإطلاق الانتخابات التشريعية ورئاسية متزامنة على أساس التمثيل النسبي الكامل



انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة على أساس التمثيل النسبي الكامل، وحكومة متوافق عليها تحضر للانتخابات.. انتخابات ليس فقط مؤسسات السلطة، بل مؤسسات الموقف الفلسطيني في توازن محصلة القوى، لجميع ألوان الطيف الفلسطيني. هذه أسس وليست شروط، الأمر الذي يجب أن نوضحه لشعبنا.. وعندما نقول رزمة متكاملة، فإننا لا نزيد الأمور تعقيداً، بل العكس من ذلك، كما ومن المفيد أن نتذكر بانها واحد من المطالب التي كانت تطالب بها حماس.

لذلك اعتقد أنه من المهم جداً إعادة توضيح هذه الأسس وهي واردة أيضاً في الورقة المصرية، لكن لا مشكلة من إعادة توضيحها مرة أخرى. وأن ما يبرر ذلك أنه يوجد لدى العديد منا تساؤلات، بما فيه لدى أعضاء ل.ت.ف. بخصوص على ماذا رسيت الورقة المصرية.. فمع التأكيد على أهمية المبادرة المصرية وضرورة استمرارها، والتأكيد إلى استعدادنا للجلوس على الطاولة بدون شروط مسبقة، فإننا نقول بأن هذه الرزمة هي الأساس التي تراها ضرورية لكي نصل إلى حلول ونتائج إيجابية..

قد لا نتجح هذه الدعوة إلى الحوار، بالرغم من النية الصادقة، لكن نحن معنيون بأن نعلن بوضوح للعالم كله، أننا كقوى فلسطينية في إطار م.ت.ف. متحدون في الدفاع عن م.ت.ف. كتمثيل شرعي وحيد بالرغم من أية خلافات أو تباينات فيما بيننا. فهذا واحد من المحاور الرئيسية التي يدور حوله الصراع في الساحة الفلسطينية. هذا الالتزام، فالمفاوضات لا زالت تدور في حلقة مفرغة منذ ما قبل أنابوليس (حسب

تقرير صائب ووفق ما جاء في كلمة الرئيس) وفي جميع الملفات. مطلوب وقفة تضع المجتمع الدولي أمام مسؤوليته لمعالجة العقبات أمام المسار التفاوضي. فقد نشرت أفكار جديدة من قبل مستشارين سابقين أمريكيين تحدثت عن أسس للعملية التفاوضية تختلف في وضوحها، وهي أقرب نسبياً إلى موقفنا مما يدور في الغرف التفاوضية المغلقة. وهنا، أنا لا أتحدث عن اتصالات، بما أسفرت عنه أو ما يمكن أن تسفر عنه على صعيد تسوية أوضاع الآلاف من المقيمين بدون هويات أو بشأن الأسرى وغير ذلك مما له علاقة بمصالح المواطنين بل أتحدث عن المفاوضات..

قد تكون الورقة المقدمة (الوثيقة) لا تستجيب لجميع ما نريد، لكن لا يجب أن نجعل من هذا عقبة في طريق إعلاننا باننا متحدون في الدفاع عن شرعية المنظمة. فهذه الوثيقة يمكن أن تكون مجرد وثيقة أخذ ويأخذ المجلس علماً بها. ولكن حتى لا تكون كذلك، أقترح أن يجري العمل لجمعها وثيقة إجماع والعمل من أجل الأخذ بالعديد من الملاحظات التي طرحت، واعتقد أنها يمكن أن تكون جزءاً منها. لذلك أقترح تشكيل لجنة لمراجعة الوثيقة تضم كل من يخوله فضيله مع من يريد من أعضاء ل.ت.ف. لتجتمع اليوم وتدقق الملاحظات، وذلك بهدف أن تملن كوثيقة للوحدة والشراكة..

في موضوع غزة، لا يمكن أن يكون هناك تعايش مع ما هو قائم ويجري في غزة واستمرار الحصار المهج، لا بد من موقف صارخ يعلن بأن هذا لا يمكن قبوله وأن ما جاء في مذكرة هيئة العمل الوطني ينبغي احترامه وأخذ به بعين الاعتبار، وضرورة أن يتكرس قرار اللجنة التنفيذية بأن تعتمد هيئة العمل الوطني قناة وحيدة للتعامل مع غزة.

وفي سياق المهام المطروحة على جدول العمل الوطني الفلسطيني وتحوز على أهمية بالغة هي قضية اللاجئين الفلسطينيين وخاصة ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في العراق من تشييت وإعادة تهجير يدعو للتدخل من قبل المؤسسات المعنية في منظمة التحرير، ونود أن نشير أيضاً إلى ضرورة تكثيف الجهود الوطني وتعزيز دور منظمة التحرير ببرنامجها المعنية المختلفة، من أجل الإسراع في حل مشكلة نهر البارد من خلال العمل الفوري على تسريع إعادة بنائه وعودة نازحيه.

وإذ نخفي صمود أبطلنا الأسرى في سجون الاحتلال، نود أن نؤكد مجدداً على حيوية هذه قضية ووضعها ضمن أولوياتنا، والعمل بكل الطاقات والإمكانات الرسمية والجهادية من أجل تقريب ساعة إطلاق سراحهم.

في ختام كلمتي أذكر، واستذكر، أن القدس كيف لنا أن نستعمر، على سبيل المثال، عبر هذه الفترة لوقفة حاسمة تساهم في أن تهرز الرأي العام الدولي والمجتمع الدولي، وذلك بما يضعه أمام مسؤولياته، سواء على مسار ومترقيات المرحلة الأولى من خارطة الطريق أو في مواجهة العالم بالقول إما أن تكون أمام التزامات متبادلة ومتوازنة أو نحن في حل من هذا الالتزام، فالمفاوضات لا زالت تدور في حلقة مفرغة منذ ما قبل أنابوليس (حسب

أمام تضحيات الشهداء



البيان الختامي:

الحقوق الوطنية ثابتة وغير قابلة للتصرف



فيما يلي نص البيان الختامي الصادر عن جلسات المجلس المركزي الفلسطيني،

أولاً: التمسك الكامل بحقوقنا الوطنية ورفض

الاحتلال والاحتياط

يؤكد المجلس المركزي التمسك الكامل بحقوقنا الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف وبيدين المجلس الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي لأرضنا الفلسطينية ولقدسنا الشريف، ويؤكد المجلس حق شعبنا الفلسطيني في الدفاع عن أرضه وحقوقه الوطنية ومقاومة المحتلين والمستوطنين، ويدعم المجلس المركزي جماهير شعبنا الصامدة في أرضها وحقوقها ويدعو اللجنة التنفيذية إلى تقديم كل أشكال الدعم والمساندة لتعزيز صمود جماهيرنا في وطننا وأرضنا ويوجه خاص في القدس الشريف وفي الأغوار وفي الخليل وفي نغليان وبلعين والعصرة وقرى شمال غرب القدس وساثر المناطق التي تقف صامدة في مواجهة جدار الضم والفصل العنصري وقطعان المستوطنين الذين يلقون الدعم من قوات الاحتلال الإسرائيلي وهي تعتدي على شعبنا وأرضنا ومزارعنا وبيوتنا.

ويؤكد المجلس المركزي مجدداً أن وقف العدوان والاستيطان ورفع الحصار المفروض على شعبنا في قطاع غزة هو شرط لازم للاستمرار في المفاوضات مع إسرائيل.

ويؤكد المجلس المركزي على حتمية الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ والتنفيذ الكامل لقرارات الشرعية الدولية وصولاً إلى حل الدولتين وقيام دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ثانياً: المجلس المركزي يدين الهجمة

الاستيطانية في القدس الشريف

يؤكد المجلس المركزي أن القدس الشريف هي العاصمة الأبدية لدولتنا الفلسطينية المستقلة، وهي عاصمة الثقافة العربية في العام القادم ٢٠٠٩، ويؤكد المجلس بطلان وإلغاء كافة قرارات الضم والتوسع الإسرائيلية في القدس الشريف، وفي جميع أراضينا الفلسطينية.

ويؤكد المجلس أن القدس الشريف هي جزء لا يتجزأ من أرضنا الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، ولن يتحقق الأمن والسلام بدون استعادة القدس حرة وعربية وعاصمة لدولتنا. ويعبر المجلس عن إدانته القاطعة لسياسة إسرائيل الاستيطانية في القدس وبناء الجدار وهدم المنازل ومصادرتها وطرد أهلها منها، وكذلك بدين المجلس الاعتداءات الإسرائيلية ومن عصابات المستوطنين على مقدساتنا المسيحية والإسلامية، ويحذر من خطورة الحفريات تحت المسجد الأقصى.

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى توحيد المرجعيات الفلسطينية في القدس الشريف، وإلى توفير كل الدعم والمساندة لأهلنا في القدس لتعزيز صمودهم وبقائهم في منازلهم وأعمالهم. ويدعو المجلس كذلك الأشقاء العرب والمسلمين إلى إحياء مناسبة القدس عاصمة للثقافة العربية في العام ٢٠٠٩ في كل العواصم العربية والإسلامية وعلى مستوى العالم، وتقديم كافة أشكال الدعم لمؤسساتنا الوطنية والثقافية في القدس الشريف. ويدين المجلس قيام سلطات الاحتلال بمصادرة هويات المقدسين لتقريع قدسنا الشريف من أهلها الحقيقيين.

ثالثاً: استعادة الوحدة الوطنية عبر الحوار

الوطني الشامل

يؤكد المجلس المركزي إدانته للاقتلاع الأسود الذي نفذته حركة حماس ضد الشرعية في قطاع غزة. ويدين المجلس التدخلات الخارجية في شؤوننا الوطنية ويدعو إلى التمسك

حصار غزة

المعاناة اليومية ثمناً للتهدئة الجزوءة

محمود نواره

سيل من التحذيرات والمناشدات والنداءات، أطلقتها عدد من منظمات المجتمع الدولي، على رأسها منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المنبثقة عنها (الأونروا - اليونيسيف وغيرها...)، كل هذه التحذيرات تناولت التداعيات الكارثية للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. فمن إعلان الأمين العام للمنظمة الأمم المتحدة بان كي مون، الذي أعرب عن قلقه البالغ بشأن الموقف الإنساني في القطاع، وتأكيد ضرورة فتح المعابر، وتسليم المساعدات الإنسانية لسكان القطاع، إلى تصريحات كارين أبو زيد المفوضة العامة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين التي أشارت فيها إلى أن قطاع غزة يواجه كارثة، إنسانية، والأهم من ذلك قولها إن هذا الشهر كان الأشد ضرراً على سكان القطاع منذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠، وغيره الكثير من النداءات والتحذيرات من قبل المنظمات والجمعيات الإنسانية الدولية المستقلة.



قطاع غزة... وتستمر المعاناة

حزام وصول الحاجات الإنسانية الأساسية لسكان القطاع - وفقاً لتقدير جنرالها الأمينيين - عبر إغلاق المعابر التي تعتبر المنافذ الوحيدة لدخول موارد الطاقة، فمخزون القمح اللازم لإنتاج الخبز نفذ، وبدأ إنتاج، خبز الشعير.. ومخزون الوقود المشغل لمحطات توليد الكهرباء نفذ، وبالتالي عاد أهالي القطاع لقضاء لياليهم في الظلام الدامس، والأهم من ذلك خطر تعطل تجهيزات المشايخ الكهربائية الضرورية لحياة الأطفال والنساء والشيوخ، أما الاحتجاجات الأخرى للوقود كالتدفئة - ونحن على أبواب الشتاء - والمواصلات، فأصبحت من قبيل الرفاهية والكماليات بالنسبة لسكان قطاع غزة. أما المياه الصالحة للشرب يتم توزيعها بطرق بدائية، فمن المعروف أن القطاع فقير أصلاً بالموارد المائية.

رقابة أوروبية، وفي هذا المجال طرحنا سابقاً ضرورة الإشراف الوطني على فتح المعبر وسير عمله دون أي تواجد رقابي إسرائيلي وفي هذا تسهيل لإحوال سكان غزة بحرية التنقلات. ومن الضروري أن نعيد التأكيد على أهمية المعابر الأخرى التي تربط قطاع غزة بحيطه كونها تؤمن وصول البضائع والمواد الأساسية الحيوية لحياة الناس. وهذا برأينا يمثل فيهما وطنياً بعيداً عن الحيازات وسياسات فئوية خاصة (إصرار بعض الأطراف على فتح معبر دون غيره). ومن المفترض أن تراعى هذه المسألة في أي اتفاق هدنة قادم، أو تمديد للهدنة الحالية. إن ابتزاز المعابر - إذا صحت التسمية - الذي تمارسه إسرائيل ينقلنا تلقائياً، إلى مسألة التهدئة المعلن عنها في شهر حزيران (يونيو) الماضي، فالجانب الإسرائيلي يربط موضوع المعابر بالهدوء على جبهة القطاع منذراً بخروقات، فلسطينية للتهدئة، بينما حجريات الأمور على الأرض تؤكد أنها (إسرائيل)، هي الجانب الذي بدأ بالخروقات، عبر الاعتداءات والوقلات اليومية فكانت حصيلة

حماس ومنظمة التحرير الإسلامية

د. عبد العليم محمد

تفكيكها ترفض أن تكون مرجعية للسلطة أو لراب الصدق بين حركة فتح وحركة حماس، وأن تتولى حماس إيجاد إطار تنظيمي ومرجع سياسي للشعب الفلسطيني، أي منظمة تحرير أخرى جديدة كلياً، وقد تحمل اسم منظمة التحرير الفلسطينية الإسلامية أو منظمة التحرير الإسلامية.

قد ينفي خطاب حركة حماس المعلن ذلك، ولن يغير هذا الذي سينا في الواقع، ذلك أن الهوية بين الخطاب والقول، وبين الفعل والعمل قائمة خاصة في حالة حماس، ذلك أن الشخص ليس بالضرورة ما يعلنه عن نفسه، بل ما يفعله في الواقع وما يقوم به فعلاً، أي كيف يسلك وكيف يتصرف في المواقف المختلفة، ذلك هو المعيار الوحيد للحكم على صوابية الخطاب والقول والكلام. حالة حماس تبدو مثلاً نموذجياً في هذا الصدد، فقد وافقت على وثيقة الأسرى أو وثيقة الوفاق الوطني، ووقعت اتفاق مكة، ووافقت على المبادرة اليمنية لتقريب الفجوة بينها وبين حركة فتح.

كما فعلت هذه الأخيرة مع بقية المنظمات الفدائية الأخرى، ومضمون هذه الاستراتيجية هو تغيير المنظمة من الداخل وتطويرها فكل فلسفة حماس، أما ذاتية

أسبوع واحد من هذه الاعتداءات ١٤ شهيدا فلسطينياً.

إذ إسرائيل تريد أن تقارص اعتداءاتها وتقتل من الفلسطينيين قدر ما تشاء، وإذا ما حصل ورد أحد الفضائل المقاومة، فتتبع لنفسها إغلاق المعابر لأجل غير منمنون.

ووجود هذه التهدة محكوم بمصلحة الطرف الإسرائيلي، أولاً، وأخيراً، فبين الفنية والأخرى يطلق رئيس الوزراء الإسرائيلي أو وزير دفاعه إيهود باراك التهديدات باجتياح القطاع، بينما حذر مراقبون من استخدام الدم الفلسطيني كورقة اقتراع في ظل التجاذبات الحزبية الإسرائيلية على أبواب الانتخابات القادمة. وبذلك تكون هذه التهدة الهشة، والمهددة بالانهيار في أية لحظة على وقع اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، هي التي تحكم مستلزمات حياة الإنسان الأولية في قطاع غزة.

جميع المعطيات أفنة الذكر تترشح لتساؤل حول ضرورة مراجعة فلسطينية متكاملة، لموضوعة التهدئة، والاستفادة من التجارب الماضية وخاصة تهدئة العام ٢٠٠٥، حيث كانت التهدئة العلنة آنذاك شاملة (الضفة وغزة)، ومتبادلة، علماً أن ذلك لم يمنع إسرائيل في حينه من الاستمرار في خروقاتها وممارسة سياساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني ومقدساته. ففي التهدئة الحالية كان الانقسام الفلسطيني هو العامل الحاسم الذي يمكن إسرائيل من فرض شروطها التي أعلنت في حزيران (يونيو) الماضي، وبالتالي، فإن تجاوز الانقسام واستعادة الوحدة الفلسطينية يجب أن يكون حجر الأساس في أي تهدئة قادمة، وبهذا تكون التهدئة في سياق خدمة الشعب الفلسطيني وحماية مصالحه الوطنية ■

هذه الاستراتيجيات فيقتض في إنشاء وإيجاد بديل للمنظمة، أما ثالث الاستراتيجيات فهي البقاء خارج المنظمة واستمرار الشد والجنب والجدل حول الشرعية والمرجعية.

حتى الآن يبدو إدراك حركة حماس لموازين القوى في الساحة الفلسطينية لن يسمح بدخول المنظمة وتغييرها من الداخل كما فعل ياسر عرفات ورفاقه، فالتاريخ لا يعيد نفسه بالضرورة، كما تدرك أيضاً أن هذه الظروف ذاتها عربيًا وفلسطينيًا ودوليًا لن تسمح بإنشاء منظمة تحرير بديلة وإسلامية لن تحظى بالاعتراف الفلسطيني والعربي والدولي، وخلصت حماس إلى أن علاقات القوى الفلسطينية والعربية والدولية تسمح بحسب البقاء خارج منظمة التحرير الفلسطينية، واستمرار الخلاف حول مشروعيتها ومرجعيتها وفي نفس الوقت تبني خط إعلامي وسياسي يهدف إلى تفكيك منظمة التحرير وإفقادها مصداقيتها على الصعيد الفلسطيني وترقب نتائج ضعف حركة فتح وتأكلها.

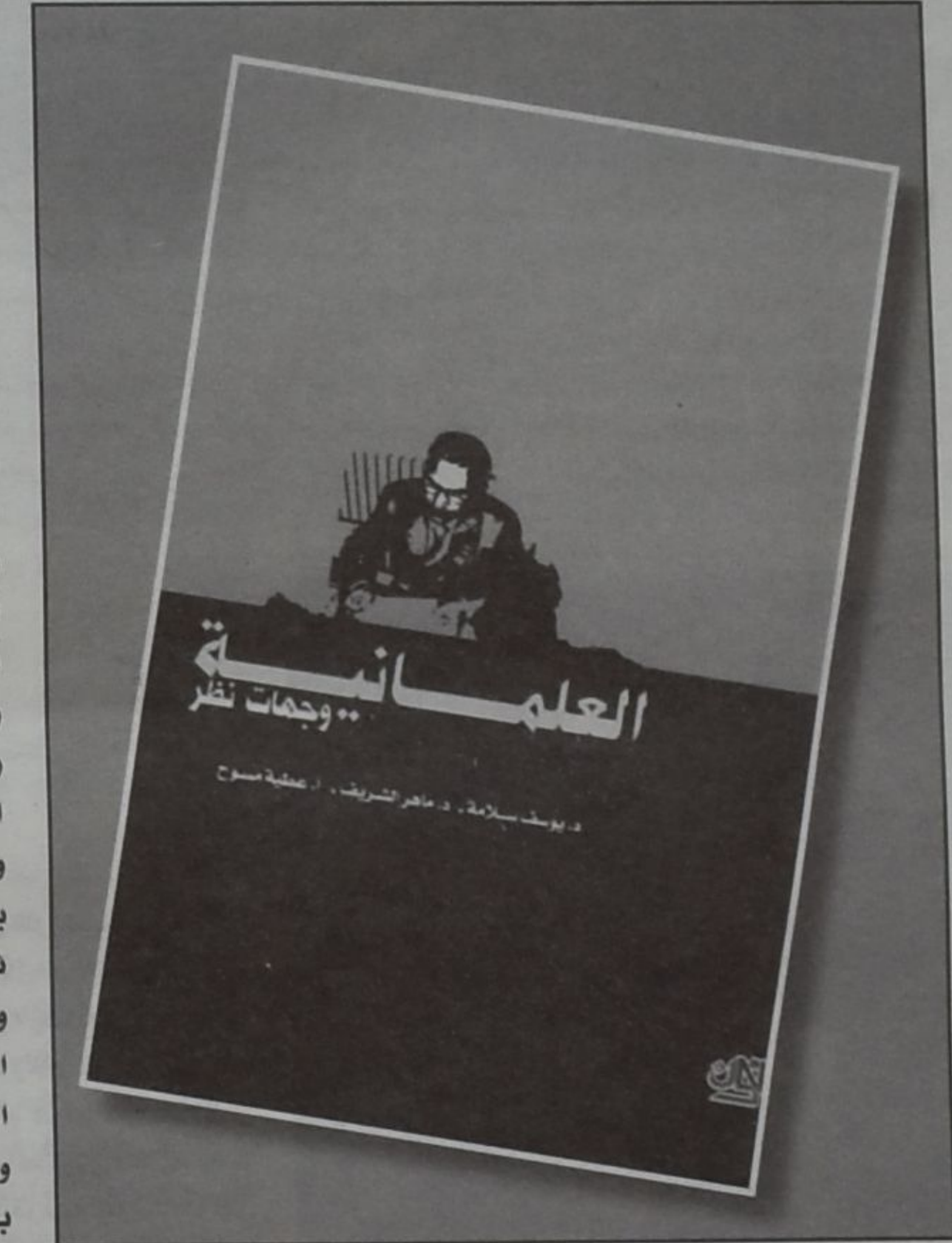
قد تنتظر حماس طويلاً، ولكن لا بأس من هذا الانتظار في سبيل مثل هذا الهدف الاستراتيجي، لا تحظى حماس الآن بتأييد منظمة التحرير الفلسطينية يتناسب مع وزنها ودورها، بيد أن أحد ما يتركز عليها هذا الحق في جميع الولايات والاتفاقيات وحوالات الحوار الفلسطيني، كان تمثيل حماس وغيرها من الحركات الإسلامية بنداً لا يتحزح في إطار تفعيل منظمة التحرير وتجديد هيكلها، وقد حظي هذا البند بتجاهل كامل، ولم يوضع موضع التنفيذ لأسباب مشتركة بين حماس وفتح، رغم أن تنفيذه لا يترتب إلا بإرادة الأطراف التي وافقت عليه.

إن حركة المقاومة الإسلامية تمتلك مرجعية تسوغ لها تغيير وتبديل المواقف، مرجعية إسلامية ودينية، ترهبها حماس إلى مرتبة القداسة والفتاوى التي لا يجوز مخالفتها وعندما سيطرت على غزة ودخلت طرفاً في التهدئة بينها وبين إسرائيل عبر وساطة مصر فإنها أدانت خرق التهدئة بل ووصفت الخارجين على التهدئة بذات الأوصاف التي كانت تستخدمها السلطة الفلسطينية وازادت عليها أوصافاً أخرى والان تستعين بخطاب مزدوج إزاء الحوار والمصالحة بين تؤمن بمبدأ الحوار وتقدم منافسه ومزياده ولكنها في نهاية المطاف تنصل من غايته وتتجاهل كسبا للوقت وتكريس الأمر الواقع والانتظار ما تأتي به الأيام ■

وجهات نظر في العلمانية (٢/٢)

مراجعة: ماهر أيوب

- الربط بين الإسلام والسياسة كان سببا جليا في غياب تيار الإصلاح الديني والارتداد عن العلمانية حيث اختلف الخطاب الديني الذي ظهر في عشرينيات القرن العشرين عن خطاب الإصلاح الديني على الرغم أن كلا الخطابين كان يدعو إلى إحياء الإسلام
- د. الشريف: فهم الإسلاميون بشكل خاطئ معاني العلمانية فشوهوها.. كما شوهوا الإسلام نفسه حين لم يفرقوا بين الدين الإسلامي من جهة وبين الفكر الديني من جهة أخرى



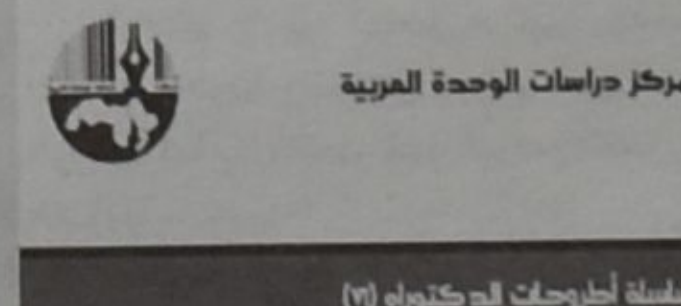
الفصل الثالث: العلمانية والإسلام التنويري
تجديد الخطاب أم إحياء خطاب العلمانية المؤمنة، هو عنوان الفصل الثالث الذي أعده الدكتور ماهر الشريف وحيث يبتدي موضوعه هذا بدراسة العلمانية في آراء المنورين الإسلاميين ويقول إنه يختلف مع الرأي الذي يأخذ بأن العلمانية لم تترسخ في المجتمع العربي لأن الإسلام يختلف عن الأديان الأخرى في أنه دين ودولة. كما يختلف مع الرأي الثاني الذي يرى أن الإسلام من جوهره لا يتفق مع العلمانية والجدادة.

ويعتبر الإسلام ديناً يتعايش مع العلمانية حيث دعا الأفغاني إلى إعادة النظر إلى الإسلام من زاوية العقل وروح العصر، كما أن محمد عبده حزر الفكر من التقليد كما رفض احتكار النص الديني بسبب جهل المنظرين بالإسلام الحقيقي، كما رأى أن هناك توافقاً وتآلفاً بين الأديان السماوية..

ويشير عبد العزيز الثعالبي إلى أن القرآن يوصي بالتسامح إلى أقصى حد في الأمور الدينية، ويوصي الإسلام بحرية الفكر والاحترام لجميع الآراء ويهاجم كل اعتداء على المعتقدات المختلفة فردية كانت أو جماعية، ويعتبر أن الربط بين الإسلام والسياسة كان

سببا جليا في غياب تيار الإصلاح الديني والارتداد عن العلمانية، حيث اختلف الخطاب الديني الذي ظهر في عشرينيات القرن العشرين عن خطاب الإصلاح الديني، على الرغم أن كلا الخطابين كان يدعو إلى إحياء الإسلام، وقد

العلمانية في الفكر العربي المعاصر: دراسة حالة فلسطين



صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «العلمانية في الفكر العربي المعاصر، دراسة حالة فلسطين، للدكتور جبرا الشوملي ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢)» يرصد الكاتب مؤشرات ظهور العلمانية في الفكر العربي - الإسلامي منذ نشوء الدولة المصطلح، والمؤثرات الفاعلة في ظهوره جليا في عصر النهضة وما بعده، ليقرر، من ثم، أن العلمانية دخلت فلسطين من بوابة مصر وبلاد الشام.

الدكتور جبرا الشوملي

وغياب الخلافة الإسلامية بدا الخلاف أوضح مما سبق بين أنصار فصل الدين عن الدولة، وبين دعاة تطبيق الشريعة الإسلامية، ومع بروز الأفكار النكوصية قامت دعوة حسن البنا التي تدعو إلى بلورة أيديولوجية إسلامية على أساس الفلو في الدين ورفض الاعتراف بشرعية الاختلاف والتنوع، والنظرة الأحادية الجانب إلى الحضارة الغربية، ثم جاء سيد قطب لتأخذ معه هذه الأفكار بعدا أكثر تعصبا انتهت بإعدامه، حيث أنتج قطب فكريا إسلاميا متعصبا ومتشددا ومنطلقا على أساس الفصل والقطبية بين الإسلام والفلسفة العربية وعلم الكلام وتعميم وتكريس الوحدانية في التفكير، كما يتحمل مسؤولية عدم تحقيق ثورة ثقافية أيضا بعض من يحملون ويعبرون عن الإيديولوجيتين القومية العربية والماركسية الذين استخفوا بأهمية المسألة الثقافية ولم يدركوا أهمية الثورة التي بدأها رجال ورواد الفكر التنويري في هذا الحقل، وتعاظم مسؤولية المعبرين عن القومية العربية بشكل خاص لأنهم وصلوا إلى السلطة وتوافرت لهم كل الظروف الموضوعية لاستكمال الثورة.

أما عن تحديث الفكر الديني، فإن الدكتور الشريف يعتبر أن الدعوة لتحديث الفكر الديني تصاعدت مع تقادم أزمة المجتمعات العربية وأن هذه الدعوة يتبناها الذين يميزون بين الدين من جهة وبين الفكر الديني من جهة أخرى، وبين الظاهرة القرآنية والظاهرة الإسلامية، وينتقدون الخطاب الديني التقليدي وهذه الدعوة تعتبر قاصرة برأي الشريف في ظل غياب ثورة ثقافية وهذا ما يعزز التحفظ حول من يتبنى هذه الدعوة التجديدية ويعتبر أصحاب الخطاب التقليدي أن لا بد من الإشارة العلمانية بوصفها مبدءا حديث لتنظيم الاجتماع من أجل إعادة النظر في الخطاب الديني. كما يرى الشريف أن تجنيده لمفهوم العلمانية، العلمانية المؤمنة، الذي بدأ بالظهور منذ سنوات قليلة من خلال العلامة السيد محمد حسن الأمين الذي عرّف العلمانية على أنها: «فصل الدين عن الدولة لا ينفي بل يؤكد أن السلطة شأن بشري ومصدرها البشر». ويرى الشريف أن هناك فهما غير دقيق من الإسلاميين أنفسهم لمفهوم العلمانية. ويتساءل الدكتور الشريف ما هي خطوط نجاح الخطاب التنويري الديني المعاصر؟ وهل سيكون في وسعه أن يطلق إصلاحية إسلامية حديثة؟ وفي الإجابة عن هذا التساؤل يرى الشريف أن حظوظ هذا الخطاب بالنجاح ضعيفة جدا لأن الحكومات العربية باختلافها لا تسمح ولا تترك مجالاً للحرية والعمل ضمن مؤسساتها التربوية والثقافية، كما أن أصحاب ومؤيدي هذا التيار ليس لهم قاعدة جماهيرية مؤمنة واسعة، ولا تزال أصواتهم متفرقة ومعزولة في ظرف يتميز بغياب وفقدان الحريات وأهمها حرية التعبير والتفكير والبحث إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

وإذ يتتبع مظاهر العلمانية في الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية، يرى أن الفكر السياسي والاجتماعي الجديد لهذه الأحزاب، بتوجهاتها الأيديولوجية المختلفة (الوطنية القومية، الماركسية) قد ارتبط بالإفراقات الاقتصادية والاجتماعية، كما ارتبط بتأثير الأجواء التحررية في الوطن العربي، والعالم. ويعتقد المؤلف أن مفردات اللغة العلمانية انعكست في الوثائق التأسيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في النظام الأساسي، والميثاق الوطني، وفي قرارات دورات المجلس الوطني الفلسطينية، وفي البرامج السياسية للمنظمة منذ تأسيسها ١٩٦٤ حتى دورة غزة ١٩٩٦. ويرى أن التحول في الفكر السياسي الفلسطيني (من برنامج الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل التراب الفلسطيني، إلى

ج

الرهائن!!

رهائن وأسارى، هذا ما نحن عليه في الداخل، رهائن إسرائيل التي ترقب الحالة الفلسطينية وعينها مفتوحان باتساعهما على كل ما يشكل خطرا لمشاريعها العدوانية، ترقب أي نية للتصلب في الحق الفلسطيني فتتمتع لانشطة السلطة في الضفة الغربية حرية حركة تنقص أو تزيد بقدر ما يبدو عليه تهذيب تلك السلطة في عدم إقلاقها لراحة العدو، وعدم تعكيرها لصفو مشاريعها الاستيطانية، وترقب في غزّة انطلاق أي صاروخ، وأحيانا كثيرة تستغز انطلاقه، كي تقن حياة شعبنا هناك، حسب ما يبدية، أو ما لا يبدية من احترام لشروط اعتقاله الجماعي. وعندما يحدث تصلب في الموقف الفلسطيني في الضفة الغربية، وهو نادرا ما يحدث، فإن من أوائل ضحايا الخشونة الإسرائيلية، هم مسؤولو السلطة، الذين تتعرف عليهم الحواجز الإسرائيلية، أو لا تتعرف، بقدر ما هي عليه مواقفهم من مرونة أو تصلب، وفي غزّة، أيضا، فإن أكلنا وشربنا، ودقنا، ودواء أطفالنا ونسائنا وشيوخنا، واتصالنا بالعالم الخارجي، رهن الوداعة أو الثورة عليها. ويقدر ما نحن رهائن لإسرائيل في لعبة مخيفة تقاس ساعات التنفس فيها بالصواريخ، والمواقف التفاوضية فإننا أيضا رهائن القيادة الفلسطينية كأن في الضفة الغربية، حيث ما يسمى سلطة شرعية، أو في غزّة، حيث ما يسمى سلطة فاعلة للشرعية، وفي الحالتين لا وجود لسلطة، كي تأخذ شرعية أو تفقدها، ففي الضفة الغربية كبل الإسرائيليون السلطة بنتيجة اتفاقات أوسلو، بعشرات القيود، وفي غزّة انسحب الإسرائيليون تاركين خلفهم سجناء أقسى على أهل ما لا بقي الاحتلال بكل شروبه.

كل ذلك العذاب مفهوم في حالة شعبنا المحاصر من كل الجهات، هذا الشعب، الطالب بأن يقدم كل شيء، وغير الموعود بأي شيء، ولكن الأمر غير المفهوم هو أن يجعل المناضلون، والمدافعون عن حرية شعبهم من بعضهم البعض أسارى وrehائن لايتزأج موقف سياسي أو تقاوضي فهذا هو للأسف الأمر غير المفهوم، وللأسف، أيضا، هذا ما يحدث في ساحتنا الفلسطينية، بعد أن تمكن كل من السلطة وحماها، من شطر من الأرض الفلسطينية، وهكذا، وبدل أن يكون اتحادا فرصة كي تظهر للعدو، وللعالم الواقف بمعظمه إلي جانب عدونا، أن قضم حقوقنا ليس جرا سهلا، وأن ثوابتنا الأساسية، تماما كما هي الحال عدونا، هي ثوابت متفق عليها من الجميع، وأن اختلافنا بين تنظيم وآخر هو محض تلوين، وتنوع على الوتر الفلسطيني الواحد، بدل هذا فقد اكتشف بعضنا، لعاسفة شعبنا وقضيتيه، أن بإمكاننا، وبدلا من أخذ إسرائيل رهينة من خلال أعمالنا البطولية والاستشهادية، فإن بإمكاننا أن نأخذ بعضنا البعض رهائن، فتعقل من نعتقل، ونطلق من نطلق، وكل ذلك لقاء مواقف محددة، في وضع صرنا فيه أقرب أن نكون بين مطرقة وسندان ولا سؤال على شفاهنا إلا التالي: إلى متى سيستمر هذا؟

أحمد سعيد نجم

«انتفاضة»

أول ديوان شعري لشاعر سويدي



بعد غياب استمر لمدة عشرة سنة يعود الشاعر السويدي الكبير، توبياس باريجرين، في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي ليغني المكتبة والأدب السويديين بأول ديوان شعري سويدي عن فلسطين تحت عنوان «انتفاضة». وهو ديوانه الحادي عشر في مسيرته الشعرية التي بدأت منذ عام ١٩٦٩. وفي الحقيقة فإن المكتبة السويدية فقيرة بالأدب الروائي عن الموضوع الفلسطيني، ولا تتعدى الروايات أصابع اليد كأن آخرها «السيدة إرهاب» للكاتب يان جيو - راجع «الحرية» العدد ١١٣٠ بتاريخ ٢٥-٣١/٢٠٠٧.

بعد قراءة قصائد ديوان «انتفاضة» تبين أنها تقضية على مستويين، الأول واقعي ملموس وهو وصف النهوض الفلسطيني المسمى انتفاضة والذي أدى إلى إعلان الاستقلال وماتنتج عنه، والثاني سيكولوجي يصف الانتفاضة الداخلية وأن الحدود بين ما هو داخلي وخارجي ذات حساسية عالية وسريعة العطب.

يقول أحد النقاد في هذا الديوان: لا يعرف القارئ نفسه إذا كان على أرض الواقع أم في عالم الرمزية، فهل الحجارة والقلاع رموز أم حقائق؟ وهل يشتمل المصباح أمانا حقيقة أم هي الروح التي تلهبهم؟ وهل نسمع حقيقة صراخ الأطفال أم يتعلق الأمر بما هو مدفون في اللاشعور؟ ويصف ناقد آخر الديوان بقوله: ليس الحجر أحادي المعنى في الجماد وعدم

والفردية، بل إنه مرتبط باللغة والطبيعة والسياسة في حلقة تربط هذا العالم بعالم مواز له. تناولت قصائد الديوان بشكل أدبي وفلسفي معاناة الشعب الفلسطيني، ونضال أطفال الحجارة ضد الاحتلال

ملاحم المشهد الروائي العربي في الرؤية النقدية

مصطفى بلمشري - الجزائر
تخفف من الأساليب البلاغية القديمة و اتخذت اللغة المكتفة ليوسه الجمالي، الذي يخضع لمنطق التيار الفني الذي يقم الجماعة، وبعضه يخضع لمنطق التميز الفردي الذي يرغب في نسخ النموذج الحاضر. شكلها ومضمونها، بحيث ينهض المنجز الروائي على دلالات فكرية ورؤى جمالية وصور فنية مرتبطة ارتباطا قويا بالذاكرة الشعبية للإنسان العربي وترانه الثقافي والحضاري، وما ولد رؤى إبداعية جديدة مرتبطة حسيا وجدانيا، بالأسس الأدبي الذي يصنع هذا الفضاء السردي عبر نسقه التعبيري. وعلى الرغم من أهمية المنجز الروائي العربي، فإن اللافت للنظر، هو محدودية التناول النقدي لذلك المنجز الإبداعي ويتميز به من تراء وتنوع والتطور الكمي، يكشف عن غنى مرجعياتها الفكرية وخصوصية قيمه الجمالية، مما يؤهله لإغناء وتنوع المشهد الأدبي والثقافي في الوطن العربي. وما يجب التذكير به، أن الخطاب الروائي المعاصر استدعى رؤى جديدة أثرت أنساقه، منها التراث، والمسائل ذات المقولات الفلسفية، وخطب الجمعة، والمقالات الصحفية، والنص، وغير الآليات الفنية الجديدة بتمايزها، قد وضعها الروائي العربي في سياق أحداث خطاب إبداعي وأخذها بروية السردية المنسقة مع رؤية المرجعية، فانكشفت في الرواية المعاصرة معارف متنوعة بروية مبدعة السردية التي تتسق مع آليات مرجعية، فتتجلى خصوصية النص وميزته الثقافية لرؤية النص ذاته. وأكثر من ذلك، فإن الخطاب الروائي، قد

رشيد الحجة - أوبسالا / السويد

الإسرائيلي وجرانته، وتذكرنا آيات إحداهما بأحد المشاهد المألوفة لدى الفلسطينيين الذين يرسلون أبنائهم إلى المدارس ليعودوا محملين في نعوش صغيرة: جثة هي صورة الصحة وحقبة الدراسة على الظهر وعروسة الخبز في اليد فهل أحدكم عما يحكي الكتاب؟ إنه كتاب يحكي عن الطفل والموت في عالم لا يعرف الغفرة، هناك جسد هروب سحابة من كلمات وشمس في دماغ لا يتجاوز حجمه قبضة اليد

توبياس باريجرين، ١٩٤٠، ليس شاعرا كبيرا وحسب بل هو كاتب، وقام بترجمة العديد من الكتب، وكتب الكثير في مجال النقد الأدبي بعد أن تنقل في أرجاء المعمورة من بينها الأرض الفلسطينية. وقد حاز على عدة جوائز أدبية كبيرة في الساحة الثقافية السويدية.

السرد هو تجميع لمزق الحياة المتناثرة، وأحداث متفرقة، بغية نسجها في نص جديد يمنحها من التماسك والانسجام والمعقولية ما يكسب العالم معناه والفرد هويته السردية.

قد لا يكون اتساع أفق الرؤية الفنية هو النقل الجديد في المنجز الروائي العربي الراهن، بل يضاف إليه شيء آخر هو وضوح هذه الرؤيا وتوريثها إلى حد ظاهر يبشر باستمرار تصاعدها وتاصيلها، وهذا ما يعطي للرؤية فرصة حقيقية لترسخها لتكون الجنس الأدبي الأقدم من غيره على استشفاف ونقل العلاقات الجديدة وتكثيفها فنيا، لتكون الواقع، والدلالة، التي تحمل صورة تعبيرية مكثفة وبضعية ماهرة وشافية إبداعية لتصنع هيكل الرواية، محافظا على أصالة الفكرة من خلاله افتحاحها وتلاحقها مع تيارات العصر ومذاهبه الفنية ورواه الجمالية، لتحقيق المغايرة والتمايز. وغنى عن البيان، إن الرواية العربية الراهنة، هي تجارب وكشف واستكشاف لطرق جديدة بغية فهم العالم وتأويله والتعبير عنه أو ابتداعه بوسائل مستحدثة في الأداء الأدبي. ومن هذه المنطلقات الفنية والفكرية، تضجى وظيفة السرد الروائي تأسيسية تكوينية، لأن السرد هو تجميع لمزق الحياة المتناثرة، وأحداث متفرقة، بغية نسجها في نص أدبي يمنحها من التماسك والانسجام والمعقولية ما يكسب العالم معناه، والنص هويته السردية. ولا يقوتنا ضمن هذا السياق، أن نلفت النظر إلى قضية التجريب الذي هو افتحاح على رؤى إبداعية جديدة تكسر رتابة الرؤى القديمة لتجعل النص الروائي الجديد ينظر جماليا داخل الأنماج السريرية المتخيل، مما يجعل هذا النص يبلور رؤى فكرية تستهدف تحقق الوعي الفني وتجارب الآخرين، والاستفادة منها



الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

1948

60 عاما على

القرار 194

حق العودة .. حق لا عودة عنه



العربية

١١/٣ - ١٧/٨ - ٢٠٠٧ العدد ١٢٨٨ (٢٢٨٨)